لماذا كشف (جريفيثس) عن خطة بلا مواعيد؟

الحوثيون وسلاح الأزمات الفتاك!

الأمم المتحدة: ٧٥٠٠ طفلًا قتلوا في اليمن منذ بدء الحرب!

"الأمناء" غرفة الأخبار:

أكد المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن مارتن جريفيثس: إن طرفي اتفاق استوكهولم اتفقا أخيراً على «خطة مفصلة» للمرحلة الأولى من إعادة انتشار القوات في الحديدة؛ بيد أنه تجنب تحديد أي موعد لبدء التنفيذ، مضيفاً إنه سيتحرك بسرعة من أجل تسوية المواضيع العالقة في شأن المرحلة الثانية، ولا سيما لجهة وضع القوى الأمنية المحلية.

واعتبر أن هذا الاتفاق بمثابة «اختبار لأمور كثيرة»، ومنها الحل السياسي المنشود للنزاع المتواصل منذ أكثر من أربع سنوات.

وقال جريفيثس في مستهل إحاطة قدمها عبر دائرة تلفزيونية مغلقة من عمان لأعضاء مجلس الأمن في نيويورك: إن رئيس لجنة تنسيق إعادة انتشار القوات الجنرال مايكل لوليسغارد «يعمل بلا كلل من أجل تأمين الاتفاق بين الأطراف على الخطط العملانية لإعادة الانتشار في الحديدة طبقاً لما جرى التوافق عليه في ديسمبر (كانون الأول) الماضي في السويد»، مضيفاً أن «هذه كانت عملية صعبة وطويلة»، بيد أن الطرفين «وافقا الآن على خطة مفصلة لإعادة الانتشار للمرحلة الأولى»، معبراً عن امتنانه لما سماه «الانخراط الإيجابي» للطرفين.

وقال: «سنتحرك الآن بكل سرعة في اتجاه حل المواضيع الأخيرة العالقة بالنسبة إلى المرحلة الثانية ووضع القوى الأمنية المحلية». وعبر أيضاً عن امتنانه للرئيس عبد ربه منصور هادي الذي «يريد أن تحصل عملية إعادة انتشار القوات وأن يعود السلام إلى المدينة والموانئ». وأكد أنه اجتمع مع عبد الملك الحوثي في صنعاء، وسمع منه تأكيداً لدعمه تنفيذ اتفاق الحديدة. وشدد على أنه «حين تحصل عمليات إعادة الانتشار ستكون الانسحابات الطوعية الأولى للقوات في هذا النزاع الطويل». ووصف اتفاق الحديدة بأنه «اختباراً لأمور كثيرة» بما في ذلك القيادة، آملاً في أن «نرى في الأيام المقبلة ثقة الناس في هذا الأمر».

وقال جريفيثس إنه «ينبغي ألا ننسى أنه منذ بدء سريان وقف النار، انخفضت مستويات العنف بصورة جوهرية في محافظة الحديدة»، فضلا عن انخفاض عدد إصابات المدنيين، مشيراً أيضاً إلى تقارير عن أن الناس شرعوا في العودة إلى بيوتهم.

وأضاف إن «الوضع الاقتصادي في اليمن لا يزال هشا للغاية» لأن «السفن التجارية تواجه صعوبات في الوصول إلى الحديدة وأسعار الوقود ترتفع»، علما بأن «هناك بعض التطورات الإيجابية، مثل القرار المرحب به للحكومة اليمنية بالبدء في دفع رواتب القطاع العام في الحديدة والتعويضات التقاعدية في كل أنحاء البلاد». وأقر جريفيثس بـ «نحتاج جميعاً إلى رؤية تقدم ملموس في الحديدة قبل التحرك للتركيز على الحل السياسي»، مشدداً على أن الحل سيكون مبنياً على المرجعيات الثلاث وهي: المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولا سيما القرار 2216.

٧٥٠٠ طفلًا قتلوا في اليمن!

من جانبها، قالت ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة أن المسلح فرجينيا غامبا: إن أكثر من 7500 طفل قتلوا في اليمن منذ بدء الحرب.

وخلال جلسة لمجلس الأمن بشأن الأوضاع في اليمن، قالت غامبا "إن الأرقام بشأن ما وقع من انتهاكات جسيمة ضد حقوق الأطفال في اليمن مروعة، ما يزيد على ثلاثة آلاف طفل قد تبين تجنيدهم، وما يزيد على 7500 طفل قد قتلوا في هذه الحرب، سجلنا 800 حالة حرمان من وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال، إضافة إلى تسجيل وتوثيق 350 هجوما استهدفت المدارس والمستشفيات".

وأضافت إن هذه الإحصاءات تغطي الفترة ما بين أبريل/نيسان 2013 ونهاية 2018، وأنه نظرًا للصعوبات في جمع المعلومات فإن العنف الجنسي ضد الأطفال لا يتمّ الإبلاغ عنه بشكل مستمر.

وفي الجلسة نفسها؛ قال لوكوك: إنّ اليمن يشهد أكبر عملية إغاثة في العالم، مضيفا أنّ الوكالات الإنسانية تبذل قصارى جهدها لإنقاذ الأرواح وحماية المدنيين.

وأضاف أن الحوثيين يفرضون عراقيل على حركة الموظفين الأمميين، وأن الوكالات الإنسانية تواجه صعوبة في تطويق وباء الكوليرا.

ولفت المسؤول الأممي إلى أنه رغم الهدنة النسبية في مدينة الحديدة فإن هناك تصعيدا ميدانيا على جبهات أخرى، حيث تسببت المعارك في حرمان مليوني طفل من الدراسة.

الحوثيون والسلاح الفتاك

في السياق الذي يدعي فيه جريفيثس: إنّ الحوثيين ملتزمون بخطة السلام، يستمر الحوثيون باستخدام سلاح الأزمات ضد المواطنين، حيث يفتعل هذه الأيام أزمة الوقود، حيث يمثل الوقود سلاحاً فتاكاً في قبضة مليشيا الحوثي، يحاول الانقلابيون من خلاله العمل على تعقيد الأزمة الإنسانية وتزويد معاناة المدنيين، في سياسية حوثية جرت العادة عليها منذ إشعالها الحرب في صيف 2014.

في هذا السياق، تنقل صحيفة "الشرق الأوسط" عن استنتاجات رصدتها اللجنة الاقتصادية أنّ المليشيات الحوثية تختلق أزمة نقص الوقود عبر تخبئة المشتقات النفطية "نحو 60 ألف طن متري من البنزين والديزل"، بالإضافة إلى تعزيز السوق السوداء التي يديرونها ويبيعون المشتقات النفطية فيها بزيادة لا تقل عن 150% مقارنة بالأسعار في المناطق المحررة.

تقريرٌ أصدرته اللجنة أنَّ ميناء الحديدة يستقبل 58% من المشتقات النفطية خلال الربع الأول من العام الحالي، وهي كمية تصل إلى نحو 520 ألف طن متري، وبحسب الإحصائيات (من واقع متوسط الكمية المستوردة خلال الربع الأخير من عام 2018 الذي لم يحصل خلاله أي أزمة في المشتقات في أي من مناطق اليمن)؛ فإن هذه الكمية تكفي لتغطية احتياجات المواطنين في المناطق الخاضعة للحوثيين حتى منتصف نهاية شهر مايو المقبل.

وجاء في التقرير أنَّ الكمية التي تمَّ التصريح لها لدخول موانئ الجمهورية اليمنية المختلفة خلال الفترة من يناير حتى 25 مارس الماضي، بلغت نحو 890 ألف طن متري، وهي كمية كافية لتغطية احتياجات المواطنين دون حدوث أزمات.

في هذا السياق، صرح عضو اللجنة الدكتور فارس الجعدبي: إنّ قرار الحكومة رقم 75 بشأن حصر استيراد السلع الأساسية والمشتقات النفطية لضبط تجارة المشتقات النفطية بإشراف اللجنة الاقتصادية كان له أثره في الحد من نشاط التجارة غير القانونية للمشتقات النفطية الإيرانية التي تعدّ من أحد الموارد الأساسية لتمويل الميليشيات الانقلابية.

وجرى تطبيق المرحلة الثانية من تطبيق القرار 75 وآلياته التنفيذية على تجارة المشتقات النفطية مع بداية أبريل الحالي وفق الجعدبي، الذي أضاف أنّ أهم تلك الضوابط والشروط والإجراءات التي تتم دراستها والإعداد لتنفيذها، ومنها اشتراط مواصفات فنية للمشتقات النفطية المستوردة إلى اليمن لا تتوافر ولا تنطبق على المشتقات النفطية الإيرانية، فضلاً عن اشتراط مواصفات وشهادات فنية خاصة على البواخر الناقلة للشحنات النفطية، بما يضمن الحد من دخول السفن المتعاملة مع الموانئ المناسبة للتهريب والشحن غير الشرعي للنفط الإيراني إلى اليمن.

وفي الأيام الماضية، اختلقت مليشيا الحوثي أزمة وقود في مناطق سيطرتها، وقالت تقارير صحفية إنّ الهدف من ذلك هو استخدامها ورقة ضغط رداً على تحرُّك البنك المركزي اليمني لتطبيق القرار 75 وآليته التنفيذية بإشراف اللجنة الاقتصادية بهدف ضبط نشاط التجارة غير القانونية للمشتقات النفطية الإيرانية التي تمثل أحد الموارد الأساسية لتمويل الميليشيات الانقلابية.

وشهدت محطات الوقود في صنعاء والمحافظات الواقعة تحت سيطرة الميليشيات الحوثية ازدحاماً شديداً رغم بيعها الوقود بأسعار مضاعفة، إذ بلغ سعر عبوة البنزين في محطات شركة النفط (20 لترًا) 7300 ريالاً، وسعر اللتر الواحد 365 ريالاً، بينما تتراوح أسعار اللتر الواحد، في السوق السوداء، بين 600 – 750 ريالاً.

وكانت مصادر مطلعة في صنعاء قد كشفت قبل أيام، أنَّ مليشيا الحوثي رفضت التجاوب مع الإجراءات الأخيرة التي أقرها البنك المركزي في عدن بشأن الآليات الجديدة لاستيراد المشتقات النفطية، في إطار إجراءات الحد من تدهور العملة المحلية.

وأضافت المصادر أنّ المليشيات هدَّدت التجّار في مناطق سيطرتها من التجاوب مع الآليات الجديدة التي أقرها البنك المركزي بشأن توريد مبالغ الاستيراد إلى البنك، أو أحد البنوك التجارية في حين يتولى البنك المركزي فتح الاعتمادات للاستيراد بالعملة الصعبة.

ويرفض الحوثيون هذه الآلية لكي يضمنوا تدفق النفط الإيراني الذين يحصلون عليه عبر عمليات شراء وهمية، ودخولها كنفط تجاري إلى الحديدة، وتقوم المليشيات ببيعه والحصول على أموالٍ طائلة منها.